سبيل السلام

للعلامة اينشتين

يسمع الناس سبيل السيوف في حين ان المعدات لمقد مؤتمر نزع السلاح تجتاح كل البلدان . وفي هذه المقالة يعاد نظر بوجوه العالم الكبير الى الامم لمعالجة مسألة نزع السلاح من وجهة ادبية

ابدأ المثال بتقرير هذه العقيدة السياسية : ان الدولة انشئت لاجل الانسان ولم ينشأ الانسان لاجل الدولة . وما يصح في ميدان السياسة يصح في ميدان الاقتصاد . وهذا مبدأ قديم وضعهُ الذين يُجِلّون الشخصية الانسانية في المقام الاعلى من الاجتماع . وكنت اردّد في اعادته ، لولا خطر نسيانه ، في عصر بلغ مبلغاً عظيماً من التنظيم والتجانس بين الافراد . فاعتقد ان رسالة الدولة هي حماية الفرد وتمهيد السبل له لاعلاء شخصيته المبدعة

الدولة يجب ان تكون خادماً لنا . ولا يجب ان نكون نحن عبيداً لها . فالدولة تعتدي على هذه القاعدة اذ تحتم علينا الخدمة العسكرية ، خصوصاً اذ تكون هذه الخدمة للمدافعة متجهة الى القتل بابناء البلدان الاخرى او تقييد حريتهم . يجب الا نبذل في سبيل الدولة الا ما يؤدي الى علاء الشخصية الانسانية علاء حرًّا . قد يسلّم بعض الناس بهذه الاقوال على انها من قبيل الحقائق المعترف بها . ولكن جمّاع الاوربيين لا يسلّم بها هذا التسليم . فالامل من الذين يسلّمون بها ان يؤيدوا المساعي المبذولة لمنع الحرب

وماذا نقول في مؤتمر نزع السلاح ؟ اتضحك اذ نفكر به او نبكي او نؤمّل ؟ تصوّروا مدينة مأهولة بقوم مطبوعين على الحدّة وحب النزاع . فالخطر الذي تتعرض لهُ الحياة دوماً يكون حائلاً دون النمو الصحيح . فعلى اصحاب السلطة ان يعالجوا الحال . ولكن اصحاب المناصب البلدية وسكان المدينة لا يسلّمون بالتنازل عن حقهم في حمل الخناجر . وبعد سنين من الاستعداد ، يعزم اصحاب السلطة ان ينظر في الموضوع فيعيّن للمناظرة العامة الموضوع الآتي : ما طول الخنجر الذي يجب ان يسمح بتقلده لكل ساكن من سكان المدينة

ولكن ما زال اصحاب السلطة لا يعاقبون — عن طريق القانون والمحاكم ورجال البوليس — الذين يطعنون غيرهم بخناجرهم فلا امل في تحسن الاحوال . ان تعيين طول الخنجر وحده تها وسيلة يستعملها الاشداء المشاكسون فيصبح الضعفاء رهن رحمتهم او نقمتهم

والغرض من هذه المقالة جلي . لدينا جمعية امم ومحكمة دولية . ولكن جمعية الأمم

لا تعدو ان تكون مجتمعاً وليس للمحكمة الدولية وسيلة تنفذ بها احكامها. ان هاتين المؤسستين لا تضمنان سلامة دولة ما اذا هوجمت او اعتدي عليها . فاذا تذكرنا هذا خفضنا من غلوائنا في نقد فرنسا من حيث رفضها نزع سلاحها قبل التأكد من ضمانة سلامتها

فاذا كنا لا نتفق على تحديد سيادة الدول ، واذا كانت الدول لا تتفق على ان تقاوم مقاومة فعلية كل دولة منها تخالف خلسة او علانية حكماً من احكام المحكمة الدولية ، فلا سبيل الى الخلاص من حالة تنطوي على بؤر فوضى عامة . إننا لا نستطيع ان نخترع وسيلة مصطنعة ما توفق بين سيادة الدولة المطلقة وضمانة سلامتها من الاعتداء عليها . فهل نحتاج الى كوارث اخرى — بعد الحرب الكبرى — لتتعلم الدول وجوب الوعد بتنفيذ كل حكم من احكام العدالة الدولية ؟ ان سير الامور في السنوات الحديثة لا يكاد يبعث على الامل في تحسن الحال في المستقبل القريب. ولكنه يتحتم على كل صديق من اصدقاء الثقافة والعدل ان يقنع اصحابه بضرورة توحيد دولي من هذا القبيل

ويعترض بعضهم بحق على ان النظر الى المسألة هذه النظرة يعلق الشأن الاكبر فيها على مجرد التنظيم الدولي ، غافلاً عن الوجهة الروحية — وخصوصاً الوجهة الادبية. فنزع السلاح العقلي يجب ان يتقدم نزع السلاح المادي . فمن اكبر الحوائل دون تحقيق النظام الدولي المنشود ذلك الغلو القومي الذي يسمى خطأ بالوطنية. فقد اصبح هذا الوهم ، في القرن الاخير ، سلطان مؤثر

ولكي نفهم هذا الاعتراض على وجهه الصحيح ، يجب ان ندرك ان كلاً من الوجهتين التنظيمية والروحية تؤثر في الاخرى وتتأثر بها . فالجماعات المنظمة من جهة رهن بالمواقف التقليدية والعاطفية التي تنشأ منها وتعتمد في بقائها عليها . وهي من جهة اخرى تؤثر في هذه المواقف نفسها وتحولها . فيبدو لي كأن النزعة القومية التي بلغت ذروة من الحمو والغلو ، مرتبطة اوثق ارتباط بالتجنيد الاجباري ، او تنظيم «جيش الشعب» كما يسمى . ان الدولة التي تحتم على ابنائها الانتظام في الخدمة العسكرية ، مجبرة ان تكون فيهم نزعة عقلية قومية تكون اعداداً نفسياً لفائدتهم الحربية . ثم عليها ان تجد امام الاحداث في مدارسها ، اداة البطش ، جنباً الى جنب مع الدين

فالجري على التجنيد الاجباري ، هو في رأيي ، العلة الاولى ، لانحطاط الشعوب البيضاء انحطاطاً ادبياً — وهو انحطاط يثير شكوكاً قوية في هل يتاح الاستمرار لثقافتنا — بل لوجودنا . وقد نشأت هذه المحنة — مع حسناتها الاجتماعية الكثيرة — في الثورة الفرنسية ثم في مدى زمن قصير ذاعت في معظم الشعوب

وعليه ، فكل من يريد أن ينمي النظرة الدولية الى شؤون العمران ، ويكافح الغلو القومي ، يجب أن يكافح التجنيد الاجباري

أنّ يرفض الانسان ، على اساس من العقيدة الادبية ، تأدية الخدمة العسكرية ، قد يعرّضه لاضطهاد عنيف . ولكن هل يكون هذا الاضطهاد اقلّ اخجالاً للمجتمع من اضطهاد الشهداء الدينيين في العصور القديمة . نستطيع ان نحرّم الحرب (كما حرّمت في ميثاق كلوج) وفي الوقت نفسه نسلّم الفرد ، تسليم اليد الى القيادة الحربية أو الدولة ؟

فاذا شئنا الاّ نتقيّد في مؤتمر نزع السلاح المقبل ، بوجوه المسألة الفنية والتنظيمية واردنا ان نعنى بناحيتها النفسية ، عناية مباشرة لاسباب تهذيبية ، فعلينا ان نبحث بحثاً مشتركاً عن طريقة قانونية تتيح للفرد ان يرفض تأدية الخدمة العسكرية الاجبارية . ان عملاً كهذا ، يكون ذا اثر ادبي عظيم

وقد وضع الاستاذ هولد البريطني هذا الرأي في شكل اقتراح ، اودّ ان اعرضهُ على القراء :

« ما زال ميثاق كلوج قد حرم الحرب تحريماً ادبيًّا وقرّرت حكومات العالم الموقعة عليهِ انها (الحرب) عمل غير شريف ووسيلة لا يعترف بها للفصل في وجود الخلاف بين الامم فيقتضي المنطق ان نطلب — وهذا اقل ما يمكن — من كل امة او حكومة وقعت على ميثاق كلوج ان تتعهد (في مؤتمر نزع السلاح وبروح ميثاق كلوج) الاّ ترغم قط احد ابنائها على الاشتراك في حرب دفاعية

« اقتراح : كل الموقعين على ميثاق كلوج يعدون امام كل أمم العالم ، وبالنيابة عن حكوماتهم ان فرداً من الدول التي يمثلونها لن ترغمهُ حكومتهُ بطريقة القوة او التأثير الادبي او الاجتماعي ، على الاشتراك مباشرة او غير مباشرة ، في اي عمل حربيّ ، او ان يساعدهُ مباشرة او غير مباشرة اذا كان ذلك ضدّ ضميره ومعتقداته الادبية والدينية . ولا يرغم كاهن من اي مذهب ، على ان يبارك ، في الحفلات الدينية التي تقام في ميدان الحرب او غيرها من الحفلات الدينية ، اسلحة الجنود ، او ان يصرع الى الله لنصر امته لان هذه الاعمال (نظراً الى تحريم الحرب) يجب ان تحسب غير شريفة ومناقضة لروح محبة الجار »

« فقبول اقتراح كهذا ، يمثل خطوة خطيرة يخطوها الموقعون على ميثاق كلوج . انهم بذلك يقررون على رؤوس الاشهاد الفروض الادبية التي تنشأ من التسليم بمبدإ ميثاق كلوج ، فتقل المصاعب الفنية والتنظيمية التي تقوم في سبيل نزع السلاح »

والخلاصة : ان مجرد الاتفاق على تخفيض السلاح لا يتيح للأمم وجهاً من وجوه السلامة المنشودة . ومحكمة دولية لتحكم النافذ يجب ان يكون رهن امرها قوة تنفيذية تؤيدها كل الامم المشتركة فيها ، فنستطيع ان نقضي في الامر متخذة وسائل اقتصادية حربية ضد معكري صفو السلام . ولا بدّ من مكافحة التجنيد الاجباري العام المولد للقومية الجامحة ، ثمّ لا بدّ من حماية المعترض بوجه خاص عليهِ